

## المعرفة وكيفية الحصول عليها :-

دخل العالم بشعوبه المختلفة منذ بداية التسعينات من القرن الماضي عصرا حضاريا جديدا هو عصر المعرفة. ونعني بالمعرفة في هذا المجال فروع العلم المختلفة، والتكنولوجيا الصناعية والإدارية، وأصول البحث العلمي، وقيم الإنتاج، وتسويق المنتجات المعرفية. أما المجتمع المعرفي فهو المجتمع القادر على إنتاج واكتساب عناصر المعرفة أولا، والذي يملك المؤسسات والكفاءات البشرية القادرة على تأسيس وتراكم المعرفة في المجتمع ثانيا، والمؤهل لتطوير آليات مجتمعية لتوظيف المعرفة في خدمة قضايا المجتمع الأساسية ثالثا. وتشمل قضايا المجتمع المعنية تسريع عملية التنمية وشموليتها لكافة فئات المجتمع، تحقيق العدالة الاجتماعية، وتوفير ظروف أفضل لتحرير الإنسان وحصوله على حقوقه السياسية وغير السياسية، وتمكينه من ممارسة واجباته والتمتع بحياته على الوجه الأكمل.

إن عملية اكتساب عناصر المعرفة ليست بالأمر الصعب، إذ يمكن إرسال النابغين من أبناء الشعب المتطلع لاكتساب المعرفة إلى حيث تتوفر مؤسسات التعليم المعنية بالمعرفة في الداخل والخارج والحصول عليها. أما عملية تأسيس وتراكم المعرفة في المجتمع فهي من الأمور الصعبة والمعقدة في آن واحد، وذلك لأنه ليس من السهل القيام بتأسيس المعرفة والعمل على تراكمها في المجتمع دون توفير الأموال الضرورية لها والدعم السياسي والمجتمعي المطلوب لقيامها بمهامها على أكمل وجه من ناحية، وخلق مؤسسات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والكليات الجامعية المتخصصة وربطها بمراكز البحوث والتطوير المماثلة في الدول المتقدمة من ناحية ثانية. وليس سرا القول أن كل الدول المتخلفة والشعوب النامية تعاني اليوم من ضآلة عدد المؤسسات البحثية، وافتقار المتوفر منها لأدنى مقومات البقاء والإنتاج والقدرة على اجتذاب الكفاءات العلمية، وضعف ما تقدمه لها المؤسسة السياسية الحاكمة والقوى الاجتماعية الفاعلة من دعم وتشجيع.

أما فيما يتعلق بالنقطة الثالثة، وهي وجود آليات عمل مجتمعية ونظم إدارة حديثة لنشر المعرفة وتوظيف الجديد والمستحدث منها في خدمة قضايا المجتمع الأساسية فهي آليات ونظم تكاد أن تكون مفقودة تماما من كل المجتمعات قليلة التطور. ويعود سبب ذلك أساسا إلى ارتباط تلك الآليات والنظم ارتباطا وثيقا بعملية تأسيس المعرفة في المجتمع وتوفير شروطها الأساسية، خاصة أجواء الحرية الأكاديمية والقيم المجتمعية والمواقف الثقافية المتوافقة مع متطلبات البحث والتطوير والاستقصاء العلمي والإنتاج والتسويق المعرفي. إلى جانب ذلك، تفتقر المجتمعات النامية عموما لوجود نظم اجتماعية ومجتمعية متطورة قادرة على استخدام المعرفة بمفهومها الواسع، وذات اهتمام بعمليات الاستثمار المعرفي وتنمية الموارد البشرية، وقادرة على تتبع عمليات واتجاهات التطور العالمية في مجالات الإنتاج والاستخدام المعرفي. وعلى العموم، تحتاج عملية التعايش مع العصر والاستفادة من منجزاته المعرفية، العلمية والتكنولوجية، إلى إقرار المجتمع، فكرا ونظما وقيما وسلوكيات ومؤسسات حكم، بأن لعصر المعرفة نظمه وقيمه وسلوكياته، أي ثقافته الخاصة به والتي لا تتوافق عموما، وقد تتناقض كثيرا مع عناصر الثقافة السائدة من تقاليد وقيم ونظم وطرق تفكير.

إن من المؤشرات الرئيسية التي توضح مدى اهتمام المجتمع بشؤون البحث العلمي والتطوير التكنولوجي من عدمه، وتعكس بالتالي مدى القدرة والرغبة المجتمعية على اكتساب المعرفة واستغلال إمكانياتها الكثيرة في عمليات تطوير المجتمع وخدمة قضاياها العامة، مقدار ما تخصصه المجتمعات المختلفة للإنفاق على نشاطات تأسيس المعرفة وإنتاجها وتراكمها. وتشير الأرقام في هذا المجال إلى أن الدول الصناعية المتقدمة تنفق ما نسبته 2.5% - 3% من قيمة إنتاجها القومي الإجمالي على شؤون البحث والتطوير، بينما تنفق المجتمعات النامية كالدول العربية ما نسبته 1 - 3 في الألف من قيمة الناتج القومي الإجمالي على تلك النشاطات. وفي ضوء ثراء الدول الصناعية عموماً وكبير حجم إنتاجها القومي وذلك مقارنة بالدول النامية، فإن إنفاق مجموعة الدول الأولى بالنسبة للفرد على شؤون البحث والتطوير أصبح يعادل مئات المرات إنفاق الدول الثانية. وعلى سبيل المثال، بينما تنفق الدول العربية في المعدل حوالي 2.5 دولار سنوياً بالنسبة للفرد على شؤون البحث والتطوير، تنفق أمريكا حوالي 800 دولار، أي ما يزيد عن 300 مرة الإنفاق العربي. أما إسرائيل فتتفق حوالي 500 دولار سنوياً بالنسبة للفرد، أي ما يعادل 200 مرة الإنفاق العربي.

إن اكتساب المعرفة، وذلك كما أوضحنا، هو أول وأهم متطلبات النجاح في تحقيق التقدم المجتمعي ومعايشة العصر والاستفادة من إنجازاته المتزايدة باستمرار. ويعني اكتساب المعرفة الحصول على معلومات وحقائق علمية حديثة، لكنها قابلة للنسيان والتقدم بسرعة، مما يجعلها معلومات وحقائق ذات أهمية مؤقتة لا تعمر طويلاً. وهذا يستوجب العمل بشكل متواصل على تجديد المعلومات وتخزينها، وهي عملية لا يمكن أن تتم دون بناء مؤسسات خاصة معنية بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في مقدورها إنتاج وتطوير وتحليل وتخزين المعرفة وتوجيهها لخدمة أهداف المجتمع والتعامل مع قضاياها الملحة. وهذا يعني أن البناء المؤسسي للمعرفة وتطوير القيم الاجتماعية القادرة على التفاعل بإيجابية مع المعرفة وتشجيع مؤسساتها ونشاطاتها المختلفة هي الحلقة الأكثر أهمية في تحقيق التقدم وصولاً للتعايش الإيجابي مع العصر.

لذلك، كان لا بد من تطوير نظام التعليم في المجتمع في اتجاه دعم مبدأ البحث والتطوير، وممارسة التحليل النقدي للمعارف بكافة أشكالها، واكتشاف ما لدى الطلاب من مواهب ومهارات والعمل على تنميتها باستمرار. إن العملية التعليمية تتشكل من 6 عناصر أساسية: اكتساب معلومات قابلة للتقدم والنسيان، تربية الأجيال الجديدة على احترام العلم ومصادره وحقوق الآخرين، غرس قيم العمل المنتج لدى الشباب، تدريب النشء الجديد على ممارسة النقد والتحليل العلمي واستيعاب أهميته، العمل على اكتشاف مواهب وقدرات الطلبة والقيام بتنميتها وتطويرها، وإقناع الطلبة بأن العملية التعليمية تبدأ يوم ميلاد الطفل ولا تنتهي إلا بنهاية حياته على الأرض. وسنحاول أن نتناول هذه النقاط في المقال القادم.

لنشر يوم الثلاثاء 28-8-2007